

## باب المناظرة والمراسلة

## الاسلام هو القرآن وحده

## ﴿ آراء وأفكار ﴾

للكنور محمد توفيق افندي صدقي الطيب بسجن طه

هذا عنوان مقال لي جديد ' أريد أنه أفصح فيه عن رأي أبنائه لعلماء المسلمين ' المحققين منهم لا المقلدين ' حتى إذا ما كنت مخطئاً أرشدوني ' وإذا ما كنت مصيباً أهدوني ' وبشي من علومهم أمدوني ' فاني لست ممن يهوي الإقامة على الضلال ' ولا ممن يلتذ بمحدث مع الجهال ' فلذا أجهد النفس في تحقيق الحق وتمحيصه ؛ والاسراع إليه إذا بداني بارق من بصيصه ؛ وها أنا ذا أشرع في إيضاح المقصود بالتدقيق ' راجياً من الله التوفيق ' للهداية إلى أقوم طريق فأقول : -

لاخلاف بين أحد من المسلمين ' في أن متن القرآن الشريف مقطوع به ' لانه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ بدون زيادة ولا نقصان ' ومكتوب في عصره بأمر منه عليه السلام ' بخلاف الأحاديث النبوية فلم يكتب منها شيء مطلقاً إلا بعد عهده بمدة تكفي لأن يحصل فيها من التلاعب والفساد ما قد حصل ؛ ومن ذلك نعلم أن النبي عليه السلام لم يرد أن يبلغ عنه للعالمين شيء بالكتابة سوى القرآن الشريف الذي تكفل الله تعالى بحفظه في قوله جل شأنه (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) . فلو كان غير القرآن ضرورياً في الدين لأمر النبي بتقييده كتابة وتكفل الله تعالى بحفظه ولما جاز لأحد روايته أحياناً على حسب ما أداها له فهمه .

فان قيل ان النبي لم يأمر بكتابة كلامه لئلا يلبس بكلام الله قلت وكيف ذلك والقرآن معجز بنظمه ولا يمكن لبشر الاتيان بمثله " ولم يضمن ما في الأحاديث من الواجبات كما ضمن ما في القرآن حتى نأمن عليه من التفسير والتحريف والاختلاف ؟ ولم كان بعض الدين قرآناً والبعض الآخر حديثاً وما الحكمة في ذلك وما الفرق بين الواجب بالقرآن والواجب بالسنة ؟ فهذه بعض أسئلة ألقها على الباحثين ليحييوا عنها إن كان ثم جواب .

سأل بعض الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم (هل يجب الوضوء من التي ؟) فأجاب عليه السلام (لو كان واجباً لوجدته في كتاب الله تعالى) فهذا الحديث صح أولم يصح فالمعقل يشهد له ويوافق عليه وكان يجب أن يكون مبدأ للمسلمين لا يحدون عنه . ولكن ويا للأسف

لحق المسلمين ما لحق غيرهم من الأثم فدفع بهم في ظلمات في بحر لبي يشاء موج من فوقه موج من فوقه سبحانه ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج أحد منهم يده لا يكاد يراها ومن لم يجعل الله له من كتابه نوراً فإنه من نور

ولم الناس في الأعصر الأولى بالرؤايات القولية ولو عاوتها خروا بكثرة جمعها جموعاً حتى ملأت الأحياء الآفاق، وكثرت فيها التضارب والاختلافات، وصار من المستحيل أن يسهل الإنسان دينه بدون أن يقلد غيره ممن أقنوا أعمارهم في عمل مذهب لهم فأصبح التقليد من أوجب الواجبات في دين المسلمين بصد أن كان من الأداء القرآن المجيد، تنوعت المذاهب واختلفت المشارب وتعددت الآراء في كل فرع من فروع الفقه حتى تجد في كل مسألة أن كل ممكن من الممكنات العقلية قد صار مذهباً لأحد الأئمة ووجب على المتأدين القول (بأن الكل على الحق) فأصبح القول باجتماع الضدين بل النقيضين عقيدة من عقائد الدين بين المسلمين فحق عليهم القول بأن سيتبعون سنن من قبلهم حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلوه، أراد بعضهم أن يزيل عن العين الرمد فقال بسد باب الاجتهاد، وبذلك شق الرمد بالأعماء، فصار كل من أراد أن يستعمل عقله في الدين، رموه بأنه من المارقين، وهكذا ضاع الحق بين الأباطيل، ولو لا عناية الله لأزهقت روحه الأضاليل

نظر المجتهدون في الأحاديث نظرة فعلموا ما فيها من الاختلاف، وتحققوا أن أكثرها موضوعات، ولما أراد كل منهم أن يستخرج مذهباً اضطر أن يرفض منها ما صح عند غيره، فهل يعقل أن الله يدين العالمين بشيء لا يمكن لأحد أن يميز حقه من باطله؟ وهل يعذر المسلمون في تركهم القرآن خلف ظهورهم والاشتغال عنه بهذه المذاهب وصرف الوقت في مراجعة الروايات التي لا تحصى لنظهم أن القرآن غير واف بالدين كله، والله تعالى يقول (ما فرطنا في الكتاب من شيء)، وإذا صحت مذاهبهم فأبي تفرط أكبر من ترك القرآن لاكثر واجباتهم في الصلاة والصوم والحج والزكاة وغير ذلك؟

دين الله سهل ليسور، والتقليد فيه محذور، فلو كان العمل بما في الأحاديث واجبا للزم كل مكلف أن يترك أي شغل آخر ويقضي الليالي الطويلة، في مطالعة المجلدات الضخمة من كتب الحديث؛ ليعرف الضعيف والصحيح والموضوع، والحسن والموقوف والمرفوع، والناسخ والمنسوخ

فهل في شرعه الانصاف أني أكلف خطة لا تستطاع؟  
يحتج السنيون على صحة قولهم بنحو قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله

وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) ولكننا نحن القرآنين نقول إن طاعة الرسول لا نزاع فيها ولكن النزاع في مسألة أخرى وهي: هل يفرض علينا الرسول فرضاً لم يفرضه كتاب الله؟ فإذا كان ذلك صحيحاً فهل لأولياء الأمر أن يفرضوا علينا صلوات سبع بدل الخمس أو صيام شهرين بدل الشهر ونحن مأمورون بطاعتهم مثل طاعة الرسول؟؟ وإذا كان الأمر كذلك فما بال جميع أصحاب المذاهب ميزوا بين أمر الله وأمر الرسول أو بين الواجب والسنة وبين المفروض والمنسذوب؟ اليس ذلك إقراراً منهم بالفرق الهائل بين الكتاب والسنة؟

نحن لا نجعل أن كل مذهب منها يقول ببعض فرائض لأثر لها في الكتاب، ولكن الذي نلاحظه على أصحابها ونشكرهم عليه أنهم كانوا دائماً يجتهدون أن يأخذوا دليلهم على الفرضية من الكتاب إن أمكنهم حتى أن كثيراً منهم قال بسدم وجوب أشياء كان النبي عليه السلام يواظب عليها ويأمر أصحابه بها إذ لم يجد دليلاً عليها من القرآن. فأبو حنيفة مثلاً قال بأن قراءة الفاتحة في الصلاة ليست بواجبة لأنه لم يجد أمراً بذلك في كتاب الله وكذلك قال في الاستحباب. وذهب الجميع إلى القول بأن المضمضة والاستنشاق ليستا من فرائض الوضوء وغير ذلك كثير حتى أنك تجدهم يستنبطون كل ما قالوا بأنه فرض من الآية الواردة فيه. وبعد ذلك يقولون بأن ما زاد عليه فهو سنة ولو لم يثبت أن النبي تركه مرة واحدة. اليس ذلك أثر آمن آثار الفطر السلية الباقية في نفوسهم؟

إذا نظرنا في جميع المذاهب المعروفة واستخرج منها جميع ما أجمعوا على وجوبه وجد أنه كله مستنبط من القرآن الشريف إلا مسائل قليلة جداً أذكر منها بعضها لأهميتها كعدد ركعات الصلاة. ومقادير الزكاة وما يتعلق بها

لا شك عندي أن هاتين المسألتين متواترتان عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس ذلك محلاً للنزاع. ولكن محل النزاع هو هل كل ما تواتر عن النبي أنه فعله وأمر به يكون واجباً على الأمة الإسلامية في جميع الأزمنة والأمكنة وإن لم يرد له ذكر في القرآن رأي أنه لا يجب. وربما كان ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم هو مندوب إليه نداءً شديداً أو أنه تطبيق لأمر القرآن الباقية على أحوال الأمة العربية بحيثان غيرها من الأمم لها أن تستنبط من الكتاب ما يوافق أمورها وأحوالها كما سنين ذلك في مسألة الزكاة ولنبداً الآن بالبحث في مسألة ركعات الصلاة. قال الله تعالى (وإذا حضرتم في الأرض

فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا وإن الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً\* وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم) إلى آخر الآية . فيتضح من هذه الآيات الكريمة . أن قصر الصلاة مباح في السفر إذا خفت العدو . وأن صلاة الخوف للإمام ركعتان فقط وللمؤمنين وأحدية يصلي نصفهم الركعة الأولى معه ثم يصلي النصف الآخر الركعة الثانية . وهذا هو المتبادر من القرآن الشريف وما ذهب إليه ابن عباس وجابر بن عبد الله ومجاهد فإذا كانت صلاة الخوف ركعة واحدة للمؤمن وظاهر من السياق أن هذا قصر أي دون الواجب فيكون الفرض في أوقات عدم الخوف هو أكثر من ركعة أي إن القرآن يفرض على المسلم أن يصلي في كل وقت من أوقات الصلاة أكثر من ركعة ولم يحدد له عدداً مخصوصاً وتركه يتصرف كما شاء وبعبارة أخرى إن الإنسان يجب عليه أن يصلي ركعتين على الأقل وله أن يزيد عن ذلك ما شاء إن يزيد بحيث لا يخرج عن الاعتدال والقصد فإن الغلو في الدين مذموم وكذا في كل شيء (إن الله لا يحب المشرقين) ومن ذلك تعلم أن عدد ركعات الصلاة غير معين إلا بهذا القدر فقط وهو أن لا تنقص عن اثنتين ولا تزيد إلى درجة الإفراط وبعد ذلك فللمسلم الاختيار فيما يفعل على حسب ما يحجده من نفسه ومن وقته . ولا يجوز له القصر عن الركعتين إلا فيما ذكره القرآن الشريف . والذي يدل ذلك من السنة على أن هاتين الركعتين لهما الشأن الأكبر في الدين ما يأتي :-

(١) أول ما فرضت الصلاة كان النبي عليه السلام يصلي دائماً ركعتين ركعتين مدة إقامته بمكة وجزاً من إقامته بالمدينة . فان قيل لعل ذلك كان في أول الأمر لحديث عهد المسلمين بالإسلام فاسب أن يكون التكليف حينذاك خفيفاً قلنا إن اليهود في طابع البشر أن يكونوا عند دخولهم في دين جديد شديد الرغبة في القيام بجميع واجباتهم الدينية ويطلبون المزيد . وكما طال عليهم العهد أخذوا في الهاون فيها . ولذلك كان المسلمون في أول الإسلام يقومون الليل بعضه إن لم يكن كله . وكما ازداد اضطهاد المشركين لهم كلما ازدادوا رغبة في الصلاة فلو كفوا بأكثر من ركعتين في أول الأمر لوجدوا في أنفسهم من الرغبة الشديدة في العمل ما لا يجدونه فيما بعد وخصوصاً لأنهم كانوا غير مكلفين بالجهاد ولا بغيره كالصوم والحج وغيرها . ثم لو سلمنا أن التخفيف في الصدر الأول كان لمرعاة جانب المسلمين الجديني المهذبين وهم إذ ذاك نهر قليل فلماذا

لا يراعى جانب من دخل في الدين فيما بعد وقد كانوا يمدون بالملايين؟ فلهذه الاسباب نحن نتخذ هذه المسألة دليلاً على أن النبي ما كان يكتب بالركعتين في ذلك الوقت إلا لبيان أنهما أقل الواجب ثم زاد عليهما فيما بعد لبيان أن الزيادة أولى.

(٢) إن النبي لما زاد عدد ركعات الصلاة كان يقتصر على ركعتين في سفره ولو لم يكن هناك خوف من العدو. ولو كان السفر قصيراً جداً. ولو أقام بالحجبة التي سافر إليها بضعة عشر يوماً وزال عنه العناء والتعب. فلو كانت الزيادة واجبة لعددها تهاونا وخصوصاً لأن القرآن لم يبح القصر الا عند الخوف من العدو ولكنهم يقولون تحكماً ان هذا هو القصر المراد في القرآن ولا يباون بمخالفة الظاهر منه ونحن نسمي ذلك (اكتفاءً بالواجب) محافظة على مقام القرآن الشريف ولا نقول في قوله تعالى (إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا) ان هذا القيد في الآية المذكورة آتياً لا مفهوم له كما يقولون اتباعاً لمذاهبهم.

(٣) كان عليه السلام لا يجهر بالقراءة في الركعتين الاخيرتين وان جهر في الاولين ولا يقرأ فيهما بعد الفاتحة شيئاً من القرآن فهل يدل ذلك على أن منزلتهما أقل من الركعتين الاولين

(٤) إتنا إذا نظرنا الى عدد الركعات التي كان يصليها النبي في أوقات الصلاة مع قطع النظر عما سماه المجتهدون سنة وما سموه فرضاً نجد أنه لم يحافظ على عدد مخصوص فكان تارة يزيد وتارة ينقص ولذلك اختلفت المذاهب في عدد السنن وفي المندوب والمستحب والرغبة الى غير ذلك من التقسيمات والاسماء التي ما كان يعرفها الرسول نفسه ولا أصحابه ثم إن عدد الركعات التي كان يصليها في الأوقات المختلفة من اليوم هو مختلف أيضاً فصلاة الصبح مثلاً أربع ركعات والظهر عشر ركعات أو اثنتا عشرة ركعة. ولكن الشيء المطرد الذي نلاحظه أنه ما صلى وقتاً أقل من ركعتين ولا تقيد بعدد مخصوص وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه كل التأييد.

وأما كونه كان يصلي بعض هذه الركعات في الجماعة ويواظب على ذلك وإذا كانت الصلاة رباعية أو ثلاثية لم يصل الا مرة واحدة وانما ترك سهواً بعضها أعاده وسجد للسهو فكل هذه أشياء لا يصح أن يرد بها علينا. أما صلاة الجماعة فهي غير

خاصة بالفرض فصلاة العيدين والكسوف والخسوف والاستسقاء وغيرها كان يصليها جماعة وكذا صلى بعض النوافل واما المواظبة على جعل بعض الصلوات أرباعاً أو ثلاثاً فهو لا يدل على وجوب ما فوق الركتين لأن هذه المواظبة المزمومة غير مسلمة كما بينا ذلك فيما سبق وإذا سلمت فكم من أشياء واطب عليها طول حياته وقال بعض الأئمة أنها غير واجبة مثل الاستنجاء أو الاستجمار ومثل قراءة الفاتحة في كل ركعة والمضمضة والاستسقاء وغير ذلك كثير جداً. وأما قرن الركات بتسليمه واحدة فكم من أشياء قرنت بل من جرت بالفرائض وقال الأئمة أنها غير واجبة مثل كثير من أعمال الحج والوضوء والصلاة، ولم لا نتخذ نحن جلوسه صلى الله عليه وسلم دائماً بين الركتين الأولى والثانية والأخيرة لا إشارة منه إلى فصل الواجب عن غير الواجب وكذا عدم الجهر في الأخيرة وعدم قراءة شيء بعد الفاتحة فيهما وأما إعادة ما تركه سهواً أو سجود السهو فهو أيضاً غير دليل لأن السبب فيه هو أن النبي عليه السلام لما كان ينوي أن يصلي أربع ركعات مثلاً ويجد أن قلبه اشتغل بشي آخر انساها ما هو فيه كان يبدد ذلك تقصيراً أو ذنباً فيسجد سجدتي السهو استغفاراً لله تعالى وطلباً لتصفحه عنه وذلك بعد أن يعيد ما كان نوى أن يصليه ونسيه عقاباً للنفس وإن كان سهواً انفسك في أمر شريف يليق بالأنبياء فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين وليس سجود السهو هنا خاصاً بترك الفرض بل إذا نسي الإنسان أي شيء مما نوى عمله لله حق عليه أن يفعله فإذا نوى أن يصلي مثلاً أربع ركعات فصلى سهواً ثلاثاً ثم تذكر فليصل ما نسيه وليسجد لله . قال عليه الصلاة والسلام (إذا قام أحدكم يصلي أتاه الشيطان فليس عليه حتى لا يدري كم صلى فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين )

واما الاحتجاج بالاجماع فهو غير حجة علينا لأن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ما كانوا يعرفون اصطلاحات هذه الفقهية فلا يميزون بين ما نسيه نحن إلا أن سنة أو فرضاً أو مندوباً أو مستحباً بل كانوا يحافظون على كل شيء را والنبي عليه السلام فضله . واما اجماع الخلف فلا نسباً به والاستشهاد بحديث (لا تجتمع أمي على ضلالة) ان صح هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام فنحن لا نقول ان المسلمين اجتمعت في هذه المسألة على ضلالة فان من هرف ان الواجب عليه ركعتان على الأقل فصلى ارباعاً فهذا ليس للرسول عليه السلام شكرناه وشكره الله ورسوله وزاده الله اجراً وانما الفرض من هذا البحث هو توجيه المسائل عامياً ليس الا . وهو فيدنا ايضاً في مسائل اخرى من الوجهة العملية فوأن لا تحصى

## ﴿ مبحث الزكاة ﴾

نذكر أولاً مقدار النصاب من الذهب والفضة والماشية وما يجب في كل من الزكاة حسب ما ورد في السنة المتواترة (١):

النصاب	ما يخرج من الزكاة
(١) من الذهب ٢٠ ديناراً ( أي ١٠ جنيهات تقريباً )	نصف دينار
(٢) « الفضة »	٢٠٠ درهم
(٣) « الابل »	٥ جمال
(٤) « البقر »	٣٠ بقرة
(٥) « الغنم »	٤٠ شاة

فالذي يكاد يجزم به العقل أن قيمة النصاب من كل لا بد أنها كانت عند العرب متساوية أي إن من كان عنده منهم ٢٠ ديناراً كان كمن عنده ٢٠٠ درهم أو ٥ جمال أو ٤٠ شاة ولذلك تؤخذ شاة واحدة ممن عنده ٤٠ شاة وكذا ممن عنده ٥ جمال. ولو لم تكن جميع هذه المقادير متساوية لكان هناك ظلم ظاهر لبعض الناس دون الآخرين. وما يرجح أن هذه المقادير إن لم تكن متساوية فهي متقاربة جداً أن ما لكان رضي الله عنه جعل القطع بيد السارق مشروطة بسرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم لتساوي هذين القدرين وعليه يكون نصف الدينار يساوي ٦ دراهم. وإذا لاحظنا أن ما يؤخذ من نصاب الذهب هو نصف دينار وما يؤخذ من نصاب الفضة هو ٥ دراهم أدركنا أن ما يؤخذ من كل هو متقارب جداً إن لم نقل إنه كان متساوياً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم. وإذا كان الأمر كذلك كان ثمن الشاة أو العجل التبيع هو ٥ دراهم أو نصف دينار أي نحو ٢٥ غرشاً صاغاً مصرياً بالتقريب. وذلك في مبدأ الإسلام وهي قيمة زهيدة جداً ولا شك أن هذه القيمة تختلف اختلافاً كبيراً بحسب البلاد وبحسب الأزمنة ومن ذلك نعم أن ما ينته السنة للعرب في ذلك الزمن لا يصلح لجميع الأمم في الأوقات المختلفة ولذلك لم يرد شيء من ذلك في القرآن مطلقاً لأنه هو الكتاب الوحيد الذي أمر النبي أصحابه بحمله بجميع السالين وترك أمثال هذه التفاصيل فيه لتصرف كل أمة في الأمور بما يناسب حالها فيجب على أولياء الأمر بعد الشورى ومراجعة نصوص

(١) قوله السنة المتواترة فيه نظر

الكتاب أن يضموا للامة نظاما في هذه المسألة وفي غيرها لتسير عليه . ولا يصح أن نحمد على ما وضع للسرب في ذلك الزمن جهودا يبعدنا عن العقل والصواب فان الذي عنده عشرة جنيات أو خمسة جمال مثلا إذ عد غنيا عند قوم فلا يلزم أن يكون غنيا عند الآخرين ثم إن ربع الشتر إذ قام باصلاح حال الفقراء والمساكين وأبناء السبيل والفاقرين وبالنفقة منه على العاملين على الزكاة والمؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله وفي تحرير الرقاب إذا قام بكل هذه الشؤون في زمن أو بلد فليس ضروريا أن يكون كافيا كذلك في زمن آخر أو في بلدة أخرى . ومن ذلك تعلم حكمة الله في عدم تعيين شيء من ذلك في كتابه تعالى . وغاية ما ذكر فيه الحث على إعطاء الزكاة وأنها تؤخذ من أصحاب الاموال وأن تعطى من ثمر النخل والزيتون والرمان يوم حصاده ولنا أن تقيس على ذلك أن زكاة الاموال تؤخذ سنويا من أربابها وذكر فيه أيضا مصارفها التي أشرنا اليها سابقا

وخلاصة القول في هذا الموضوع أننا يجب علينا الاقتصار على كتاب الله تعالى مع استعمال العقل والتصرف أو بعبارة أخرى ( والكتاب والقياس ) وأما السنة فما زاد منها عن الكتاب إن شئنا عملنا به وإن شئنا تركناه . وما فيها من الحكم الكثيرة نقبلها على العين والرأس . وكذلك أي حكم من أي مصدر آخر

### ﴿ كلمة في الصوم والحج ﴾

أما الصوم فجميع ما تحقق على وجوبه المجتهدون هو واضح في القرآن وكذلك جميع أركان الحج وهنا يناسب أن أذكر شيئا عن تهليل الحجر الأسود ردا على أعداء الإسلام فأقول

هذا الحجر موضوع في أحد أركان الكعبة وأصله علامة وضما إبراهيم عليه السلام ليصرف به الركن الذي يتبدأ منه بالطواف والظاهر أنه قطعة أخذها إبراهيم من جبل هناك يسمى أباقيس كما يستخلص من هذه الرواية ( إن الله استودع الحجر أباقيس حين أغرق الله الارض زمن نوح عليه السلام وقال انا رأيت خليلي يني يتي فأخرجه له فلما انتهى إبراهيم لمحل الحجر نادى أبو قيس إبراهيم فجاء فحفر عنه فجعله في البيت ) فهذه الرواية علي ما فيها من الاوهام وكذا غيرها يدتنا على ماخذ هذا الحجر وتاريخه . وقد شوهد أن النبي قبل هذا الحجر وكذا الركن الثاني ولم يقبل الركنين الآخرين لأنهما ليسا على قواعد إبراهيم . وهذا العمل هو ضرب

من ضرور العبادة والتذلل لله تعالى وحده كوضع الساجد وجهه على الارض خضوعا لله وانكسارا مع العلم بأن الحجر والارض لا قيمة لهما بالمرّة ولولا سقوط منزلتهما لما كان هناك تصد في وضع الوجه عليهما . ولم يأت معنى التصد إلا لوضع أشرف عضو في الانسان على هذين الشئتين الخفيرين تعظيما لله كمن يقبل أعتاب الملوك أو ذيل ثيابهم ولذلك قال عمر رضي الله عنه ( والله إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا إني رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك ) ومع كل ذلك فليس التقبيل ركنا من أركان الحج ولم يقل أحد بوجوده ولم يرد للحجر الاسود ذكر في القرآن الشريف مطلقا ولا لبشر زمزم ولا للشرب منها فلتدع ما يهذي به الاغبياء الجاهلون من الطاعنين في الاسلام

بقي علي لا يفاء موضوعنا حقه أن أتكم على مسألتين أخريين لورود نبي كثير عنهما في السنة وعدم ورود نبي في الكتاب

( المسألة الاولى - قتل المرتد ) إنه لم يرد أمر بذلك في القرآن فلا يجوز لنا قتله لمجرد الارتداد بل الانسان حر في أن يعتقد ماشاء ( فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ) وأما ما حصل من ذلك في صدر الاسلام فقد كان لضعف المسلمين وقلة عددهم بالنسبة لاعدائهم والخوف من افشاء أسرارهم وإعانة العدو عليهم وتمكينه منهم وتشكيك ضعاف المسلمين في دينهم أو لأن المرتد كان ممن آذاهم وأبيح لهم دمه فلما تظاهر بالاسلام كفوا أيديهم عنه ثم لما عاد عادوا اليه فهذه أسباب قتل المرتد في العصر الاول . أما الآن فان وجدت ظروف مثل تلك وحصل مثل ما كان يحصل جاز لنا قتله لانه صار ممن حارب الله ورسوله وسعى في الارض بالفساد . قال الله تعالى ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا ) الآية

وأما قتل المرتد لمجرد ترك العقيدة فهذا مما يخالف القرآن الشريف ( لا اكره في الدين قد تبين الرشد من الغي ) وورد في الحديث ما معناه « اذاروي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فان وافق فاقبلوه وان خالف فردوه »

( المسألة الثانية - رجم الزاني المحصن ) حد الزاني في القرآن الجلد . وقد أنكر بعض المعتزلة الرجم وكذا جميع الخوارج واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ( فان أتيتن بما حشة فطمين ينفين ما على المحصنات من العذاب ) أي ان الامة اذا زنت بعد الاحصان تعاقب بنصف

عقاب المحصنة من الحرائر أي تجلد خمسين جلدة . فقالوا لو كان عقاب المحصنات الرجم لكان حد الامه نصف الرجم والرجم لا نصف له . ثم ان القرآن تكلم عن الزنا وحده وعن رمي المحصنات به وعقوبته وعن اللعان وكل ذلك بايضاح تام فلو كان الرجم واجبالذكرة الله تعالى في القرآن فهذه حجة هؤلاء القوم . والذي نقوله نحن ان الامام اذا وجد ان الامة قاسية غليظة القلب منتشرة فيها النسق والفجور ولا يردعهم الجلد ولا يؤثر فيهم خشوتهم وشدتهم وخاف على الامة الضعف والانحلال والفساد جازله والحالة هذه ان يقرر الرجم عقوبة للزنا وان يعتبر من اقدم عليه وهو محصن مفسدا في الارض عاصيا لله محاربا له ولدينه عملا بالآية السابقة . وعذر من لم يكن محصنا . او ان تكرر منه الذنب ولم يردعه الجلد جازا الامام ان يقدر الرجم على غير المحصن ايضا بعد عدد مخصوص من وقوعه في الاثم . والخلاصة ان المسألة تركت ليتصرف فيها اولو الامر وليتشاوروا فيها فان كان الفساد في الامة قليلا ووردعها الجلد فيه وان كان المفسدون كثيرين ولا يبالون بالجلد ولا بالدين اوجبوا اقتيلهم .

وكذلك ترك القرآن كثيرا من الحدود واطلق الكلام في قطع يد السارق والظاهر منه ان القمع لا يجب لأول مرة بل يستتاب السارق فان تاب واصلح وايقضت يده . فهذه افكاري في هذه المواضع امرضا على عقلاء المسلمين وعلماهم وارجو ممن يعتقد اني في ضلال ان يرشدني إلى الحق والا كان عند الله آثما

### الخاتمة

إذا تقرر ذلك المذهب فاعلى المسلم الا أن يطالع كتاب الله تعالى مطالعة إيمان وتدقيق وعمل فكري وان يستتج جميع ما يجب عليه في دينه وديناه من اعتقادات وعبادات وأخلاق ومعاملات فان في هذا الكتاب الهداية والكفاية وسعادة الدنيا والآخرة ومن اقتصر عليه علم سخافة من عاب بالاسلام بأشياء ألصقت به وليست منه . فاللهم اهدنا بكتابك . وافهمنا من أسرارك . واقبح أعيننا وأنر بصائرنا . انك هادي الضالين مرشد الخائرين آمين . اه

(المنار) قد سبق الكاتب الى هذا الموضوع غير واحد من المسلمين الباحثين من أشهرهم مهريز باقر الشهر الذي كان تنصر وصار داعية لذهب البروتستنت ثم عني بدراسة مآثر مذاهب النصرانية ومذهب اليهود ثم عاد الى الاسلام باجتهد جديد ودعا اليه في انكسار بغيره وعزم شديدا . وقد ذكرني الكاتب في هذا الموضوع مرارا وكذلك يرفقه الدكتور عبده افندي ابراهيم فأشرت عليه بعد البحث في كثير

من جزئياته ان يكتب ما يراه لمرضه في المنار على العلماء والباحثين فننظر ماذا يقولون ثم نقفي عليه بما تقدمه فنحن ندعو علماء الأزهر وغيرهم لبيان الحق في هذه المسألة بالدلائل ودفع ما عرض دونه من الشبهات فان المحافظة على الدين في هذا العصر لا تكون بالنظر في شبهات الفلاسفة اليونانية او شدوذ الفرق الاسلامية التي اقترضت مذاهبها وانما تكون باقتناع المطلعين من أهله بحجة الدين ودفع ما يمرض لهم من الشبهات على أصوله وفروعه الثابتة وأهونها ما يمرض للمعتدين المستسكين ككتاب هذه المقالة فإني أعرفه سليم العقيدة مؤمنا بالالوهية والرسالة على وفق ما عليه جماعة المسلمين مؤدبا للفريضة وانما كان إقناع مثله أهون على علماء الدين لأنه يعد النص الشرعي حجة فلا يحتاج مناظره لاقتناعه بالالوهية والرسالة ليحتج عليه بنصوص الوحي

واني أعجل بأن أقول ان أظهر الشذوذ في كلامه ما قاله في مسألة الصلاة فان النبي صلى الله عليه وسلم مبين لا تنزيل بقوله وفعله كما ثبت بنص القرآن وقد تواتر عنه ما يفيد القطع بأن الصلاة المفروضة هي ما يهتد به جميع المسلمين اليوم فرضا والكتاب لم يستغن عن السنة في بيان دعواه ان الفريضة ركعتان وغير ذلك ولا الطيل في المسألة الآن وانما ذكرتها لثلاثعلق شبهتها بأذهان بعض القراء فيطول عليهم المهمل بالجواب عنها ومنفصل القول في الموضوع بمد أن ننظر ما يكتبه العلماء من بيان ما يجب عليهم او السكوت عنه ونحب أن يكون معظم ما يكتب في أصل المسألة لاني الأمثلة التي أوردتها والله الموفق

### الرد على الشيخ نجيت

رعب الينا ثلاثة قرآن نكف عن الرد على الشيخ نجيت أحدهم صديق لنا في القاهرة يرى ان كل ما يكتب في المنار أنفع من هذا الرد فينبغي اختيار الأنفع وتقديمه على ما دونه والثاني أحمد أفندي وجلي أحد طلاب مدرسة الحقوق كتب الينا من السويس كتابا أتني فيه على المنار وذكروا من فائده ما ذكر ورأى ان هذا الرد من المسائل الشخصية التي لا تليق به ولا ترتاب في اخلاص هذين الناشرين والثالث مجهول أرسل الينا رقبا من الاسكندرية كله سباب وشتم وحكم على قلبنا وسريرتنا وعاقله ان الشيخ نجيت اعترف في رسالته الثانية بأنه أخطأ ولكنه أحسن أن يدارى خطأه وهو ههنا كان يجوز به هذا ان نمرد الي

بيان فضيحتة أو ما هذا معناه ولو لا هذا المعنى لم نذكر هذا الكاتب الجبان السباب فنيدياً بالجواب عن هذه الكلمة وان لم يستحق كاتبها جواباً فنقول لو أن الشيخ نجيت اعترف بخطئه في قوله ان خليفة المسلمين يجوز ان يكون كافراً أو بان حديث ابن ماجه الذي احتج به لا يحتج به لان سنده لا يصح ومنتله لا يدل على ما قاله في رسالة السكورتاه لكففتنا عن الرد عليه وإن بزنا باللقاب الجبل والحسد و . . . . . فانتالسناء من ينتصر لنفسه دون الحق وقد سبنا كثير من السفهاء في الجرائد وسعى كثير من المفسدين في ايذائنا ولم يقل في أحد منهم كلمة سوءاً تصاراً أو اتقماً وقد هضم أناس حقوقنا الضعوية واكل آخرون مالنا بالباطل فلم نقل في أحد منهم كلمة ولكننا قد اتقنا غير مرة على اصداقنا وفي هذا الجزء وما قبله شيء من ذلك

وفي مقابلة هؤلاء الثلاثة ترى كثيرين من أهل الأزهر وغيرهم من أهل الرأي والفضل قد استحسنوا هذا الرد وعده من أفضل طرق الإصلاح وخدمة العلم في زمان كثير فيه التهجم على التأليف واعتادت الجرائد مدح كل تصنيف لاسيما اذا كان لصاحبه حظ من الشهرة وكفل من الجاه وفي ذلك من الغش للامة ما فيه ، وما زال المشتغلون بالعلم يرد بعضهم على بعض ونحن الآن أحوج الى هذا منا في الزمن الماضي لما في نشر المصنفات الضارة بالطبع من عموم الضرر والافساد

تعود الناس عندنا قراءة رد بعض الجرائد على بعض في مسائل السياسة والأخبار ولا يرون مجرد الرد دليلاً على العداوة والشخصية ولم يعودوا مثل هذا في مسائل العلم والدين وان كان ضرر الخطأ في هذا أشد لذلك توهم بعض الناس ان بيننا وبين الشيخ نجيت عداوة لاسيما بعد نشر ما نشر في المؤيد فاسرع اليها بعض مبغضيه بذكر وننا من السيئات ما لا نحب ان نسمعه ان صدقناهم فيه فكيف نرضى ان نذكره في المنار ومنه ما يتعلق بالمعاملات والمال وليس من شأن المنار الخوض في ذلك

نعم ان المنار لم ينشأ للبحث في الدين فقط كما نسمع تارة بعد تارة من المفتاتين علينا بأهوائهم ولكن باب الأخبار الذي فتح فيه من أول نشأته لا يدخل فيه الا ما كان فيه عبرة وموعظة للامة

فليعلم القاصي والذاني أنه لا عداوة بيننا وبين الشيخ نجيت واتما لنحب ان نسمع عنه شيئاً مكروهاً وأن ما يتفق لنا ساعه نطويه ولا ننشره الا أن يكون مما يؤيد حجتنا في المسائل العلمية والدينية التي تناظره فيها اذ لا محاباة في العلم والدين هذا وقد سبق الي فهم صاحب المؤيد ان ما كتبناه في الجزء الماضي يشعر بأنه هو الذي

أخبرنا بأن الشيخ بختيا هو الكاتب لما كان نشر في المؤيد بمضاء ( ثابت بن منصور ) فكتبنا اليه ميينين أننا لم نقصد ذلك وأن العبارة لا تدل عليه بل فيها ما يدل على أن ذلك كان مصروفا لغير واحد . وأزيد الآن أنه كان في المقالة التي نشرت يومئذ في المؤيد ردًا على ثابت بن منصور إشارة إلى أن الشيخ بختيا هو الكاتب لها لا أزال أذكرها وهي :  
لوان الشيخ ثابت بن منصور ركب مركبة لتنقله من الخرنقش إلى الأزهر وكان سائقها لا يعرف جغرافية القاهرة فسار به إلى جهة باب الحديد ما كان يفوته الدرس : أو ما هذا معناه قد كره خروج من الخرنقش كان إشارة من الكاتب إلى أن ثابت بن منصور هو الشيخ بختيا . وإنما نعرف كثيرين كانوا يعلمون ذلك ومنهم بعض اساتذة المدارس الاميرية كان المقصود من كتابي إلى المؤيد أن أبرأ من اتهام صاحبه بأنه هو الذي أخبرني بأن ثابت ابن منصور هو الشيخ بختيا وليس فيه كلمة تشعر بانتقاد الشيخ بختيا وانظر ما كتبه هو إلى المؤيد فأننا نشره لمناقشه من العبرة في اللفظ والفحوى وكثرة الادب وقلة الدعوى ، ولفائدة تذكر بعد وهو

### ﴿ بيان حقيقة ﴾

صاحب المؤيد الاغر سمعنا ذلك من حضرة تلمي  
ومد فاني أرجو نشر ما يلي بجرادة المؤيد إظهارا للحقيقة ودحضا لما افترى به  
علينا ونشرتموه بها  
قد رأيت بمددي ٤٩٥٦ و ٤٩٥٧ من جريدة المؤيد ان صاحب مجلة  
النار قد ادعى اني كتبت رسالة لجريدة المؤيد ونشرت بها سابقا تحت امضاء  
( ثابت بن منصور )

وحيث أن هذه الدعوى باطلة عاطلة وتضاف إلى غيرها من دعاويه علينا  
وعلى غيرنا ولا يستطيع أن يأتي بواحد يزعم اني خبرته بأن كاتب الرسالة  
المدكورة ولا أن يقيم حجة ولو أوهى من بيت المنكبوت على ذلك  
وحيث أنه يجوز أن يكون المبتضين اليها قد افترى ذلك علينا ليثوره وجهه  
الحقيقة الساطع يربدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم وبأنى الله إلا أن يتم نوره  
ويمكن المؤيد أن تراجع الحقيقة ليعلم اني لم أكتب له هذه الرسالة كما أنه  
لم يسبق لي اني كتبت المؤيد ولا غيره من الجرائد في شيء ما أصلا فقد جئت

الى جريدتكم الغراء بهذه السطور الوجيزة لنشرها بها دحضا لتلك المقريات . ولو اني  
كنتب أو اكتب الى جريدة لكنتب يا ضائي وحاشا أن اكتب بامضاء مجهول مستعار  
فاني ممن يعتقد أن التجميل جماله لا يرضاه لنفسه عاقل ولا يقدم عليها الا خائف أو جاهل  
ولكن الدعاءوي المختلفة على الناس قد عمت بها البلوى سلفا وخلفا حتى قال الشاعر قديما

لي حيلة فيمن يتم وليس في الكذاب حيلة

من كان يخلق ما يقو ل فحيلتي فيه قليلة

وقفنا الله للمصدق في القول والاخلاص في العمل ووقانا شر الخطأ والخطل فانه سبحانه

بيده العصمة وعام المنة والمنة

كتبه محمد بن نخت المطيعي

الحنفي بالازهر

(المنار) كنت أنهي لو يعلم الشيخ بنخت موقع كتابته هذه عند أهل الفهم  
والمعرفة بالكتابة وما ذا قالوا في نقد بعض المبررات والاسلوب الذي اكتبه  
من المحكمة ولكنهم لم يهتدوا الى متعلق «وحيث وحيث» في كلامه . ونقول اذا  
كان الشيخ نفسه يجوز أن يكون بعض المفضين له أو (اليه) قد افترى عليه ذلك  
وأخبرنا وصدقناه فلماذا جزم باننا نحن الذين افترينا عليه هذه الفرقة  
هذا مالا ينبغي ان نطيل فيه وأهم ما أقصد بنشر رسالته هذه بيان أنها تدل  
على رجوعه عما كان يقوله في دروسه ومجالسه في شأن الكتابة في الجرائد فقد بلغنا  
من طرق كثيرة أنه يقول بأن الكتابة في الجرائد محرمة لأن الجرائد عرضة للاهانة  
واهانة ما يكتب فيها محرم لاسيما اذا كان فيه اسم من أسماء الله تعالى أو أسماء  
أنبيائه وملائكته أو شيء من القرآن أو الاحاديث . وها نحن أولاء نراه كتب  
في جريدة كتابة مشتملة مع اسم الله تعالى على شيء من كتابه العزيز . فإن كان  
ينكر أنه قال بتحريم الكتابة في الجرائد حتى فيما هو دفاع عن الاسلام وتأيد  
له كالرد على هانوتو ( مثلا ) فاننا نسلم له انكاره وحسب الناقلين ذلك عنه أن  
يمرفوا أيهما الصادق كما عرف الناقلون عنه أنه هو الذي كتب بامضاء ثابت بن  
منصور أيهما الصادق . وان ادعى ان رأيه واعتقاده قد تغير فاننا نسلم ذلك ونشكره له .  
هذا وقد ضاق هذا الجزء عن بقية الرد عليه في مسألة الامامة وموعدها بالاجزاء الآتية

## ﴿ رأي في اللغة العربية . وأغلاط الكتاب ﴾

وعدنا في الجزء الماضي ان نبين شيئا مما خالف القياس فيه جبرأفندي ضومط  
تساهلا في القياس وحباً في سمته لاجهلاً ولا ضعفاً في اللغة وفنونها وانا نقول قبل  
ان نورد ما لامندوحة لنا عن ايراده ان مثل هذه المخالفة والخطأ مما نراه في كلام  
جميع كتاب المصمر الذي نطلع عليه ولا أستثني النقادين الذين بذلوا جل عنايتهم في  
في التحرير والتصحيح وانا أقرّ بانني كثيراً ما أراجع بعض مباحث المنار السابقة  
فأجد فيها من الغلط ما أعلم ان غلته السهو العارض أو الجهل السابق لا مجرد تهمريف  
الطبع وأكثر ما يقع لنا من ذلك استعمال كلمة عامة أو جمع غير قياسي أو تعدية فعل  
بما لم تعد به المصرب ونحو ذلك مما يكثر في الجرائد والمطبوعات المصرية ونقرأه  
كل يوم فيعلق منه بأذهاننا ما يعلق على انتقادنا له فيسبق الى أقلامنا . أعتذر  
بهذا عن نفسي وعن غيري من العارفين باللغة وأنى لمثلي أن يسلم من مثل هذه الاغلاط  
الفاشية وهو ممن يكتب المقال فيلقيه الى عمال المطبعة ورقة ورقة من غير ان يعيد  
اليه النظر أو يقرأ منه سطرًا ابتغاء التصحيح والتحرير وأما تصحيح الطبع فإنه  
يشغل صاحبه عن كل ما عداه حتى لا يكاد المصحح يفهم ما يقرأ كأن قوة ذهنه  
كلها توجهت الى النظر في صور الكلام ومحاوله تطبيقها على الاصل الذي طبع المثال  
الذي يراد تصحيحه عنه

أقول اني لم أسلم من الغلط ولم أر أحداً من كتاب المصمر سلم منه ولكن  
أصحاب الملكات القوية والاطلاع الواسع في اللغة يقل غلظهم جدا حتى ان العالم  
النقاد يقرأ لاحد من عدة فصول لا يجد فيها غلطة وهو لاء قليلون في كتابنا اليوم  
وأكثر منهم من لا يقرأ لاحد من بضعة أسطر الا ويعثر ذهابك بغلطة ويرتابك فهلك عند  
جملة ولا أرى من الصواب اضاءة الوقت في الانتقاد على هؤلاء ولكن الانتقاد على هفوات  
الكتاب البارعين والعلماء الراسخين ، وعلى المتوسطين بينهم وبين أولئك المتطولين ،  
هو الذي يحمي اللغة ويرقي بها الى أعلى عليين ، وإعلاء شأن اللغة واجب في نفسه  
لا ينسخه وجوب انتقاد المصنفات من جهة موضوعها ومسائلها فاذا قام بهذا قوم  
وبهذا آخرون رجي لنا ان نرتقي في العلوم وفي اللغة التي تؤدي بها العلوم ولكن جبر

أفندي لا يميل بانتقاد اللغة بل يكتفي بأن يكون ما يكتب مما يفهمه القارى وإن مزج بالانفاظ العامية التي ليست من اللغة وبالأغلاط النحوية وأبق من أساليب العرب وهذا هو ما تنتقده عليه وتقول أنه يجب على كل كاتب أن يتبع أئمة اللغة وفنونها فيما قرره فلا يقبس على الساعي ولا يخرج في القياس عن حدوده ولا يدخل الكلمات العامية المحضة في كتابه ولا بأس بغير المحضة وهو ما كان عربي الاصل وهو أكثر كلامهم على تحريف فيه يسهل نصحيحه. ذلك ان التسهل وترك الأمر فوضى للكاتبين بدعوى العناية بالعامي مما يفسد اللغة بما يجرى الجهلاء والضعفاء على التأليف مع كثرة غلطهم ودخيلهم ويشي همة غيرهم عن التحصيل والاتقان

يرى جبر أفندي ضومط ان هذا التسهل مما نحتاج اليه ونحن نمنع ذلك على اطلاقه كما علم من الجزء الماضي وإنما تريد ايراد بعض ما وقع له من الخطأ وإن كان لا يكاد يسلم منه أحد منا لتبين انه لا حاجة اليه فيقال ينبغي أن نجيزه للحاجة وإن في الصواب الذي لا نزاع فيه مندوحة عنه وليعلم الذين ينتقدون بعض عباراته في كتبه ان جل ما يرونه فيها خطأ براه هو صوابا فهو لم يأنه عن جهل (حاشاه من ذلك) فلا أريد بما أورده من الامثلة تحرير مسائلها والجزم بأنه لا يمكن تأويل شيء منها ان أريد الا أنه خالف القياس المعروف لمحض التسهل من غير حاجة اليه

أول ما خطر في بالي مما انتقد عليه في كتبه قاعدته التي بنى عليها كتاب فلسفة البلاغة وهي على ما ذكر (الاقتصاد على فهم السامع) فالإقتصاد لا يتعدى بعلي والمعنى المراد من القاعدة لا يفهم منها بذاتها بل بما شرحها به ولو قال التوفير بدل الاقتصاد لكانت العبارة صحيحة اذ يقال وفر عليه وان لم نخل من توسع في افادة المعنى المراد هو بما يعهد في المواضع بل لو قال (القصود في كد ذهن السامع) لم له ما أراد ولم يعد الفعل بما لا يتعدى اليه في لغة العرب فكل عالم باللغة يفهم هذه العبارة لأول وهلة من غير كد للذهن ولكن عبارته لا تكاد تفهم مع كد الذهن الا بعد الوقوف على ما فسرنا به فما لا خطأ

فيه هو الذي يتفق مع القاعدة ومثله من يعلم ان اقتصد لا يتعدى بعلى ولكنه التساهل الذي اتخذته مذهبا

ومن مخالفة القياس في مقالته ( انتقاد فتاة مصر ) قوله ( كما في ص ٥٤٥ من المقتطف ) : والتقمح فيها على الخراب : لا يقال في اللغة تقمح عليه كما يقال هجم عليه وإنما قالوا تقمح الفرس بصاحبه اذا ند به فلم يضبط رأسه واذا ألقاه رآكه فكان ينبغي ان يقول : وتقمحا أو تقمحا بنا في الخراب :

ومنها قوله في ابتداء كلام ( أولا الانتقاد النحوي ) ثم قوله ( ثانيا الانتقاد البياني ) الخ وهو يكثر من مثل هذا في كتبه تساهلا في مجازاة كتاب الجرائد وأمثالهم وهذا غير مهبود في الكلام العربي الصحيح أو الفصيح ولا يمكن اعرابه الا بتكلف لا حاجة اليه اكان الاستغناء عنه بقولنا ( الاول كذا . الثاني كذا ) وقد استعمله في اثناء الكلام كما يستعملونه ومنه قوله ( في ص ٥٤٥ ) وفيه مثال آخر : وانها أجدر كتاب لحد الآن يحسن بنا أن نضمه بين أيدي شبانا وطلبة مدارسنا يقرأونه أولا لما فيها من حسن الاسلوب ودقة التعبير : الخ واتى أجزم بانه لولا رأيه الذي ذكرت لما سقط من قلمه مثل هذه الجملة التي لا تكاد تنطبق على قاعده فيما أرى ولا أظن ان العالم بالعربية في الهند وبنجاري وروسيا وتركيا يفهمها كما يفهمها من ألف هذا الاسلوب واعتاد قراءة مثله من سوري ومصري

ومنها ابتداءه الكلام بالعطف كقوله « واكثر كتابنا » وادخال قد على الفعل المنفي كقوله : قد لا يعد ، قد لا يعقل ، قد لا تخلو ، وكان يمكنه ان يستغني عن الواو ويستبدل ربما بقدر لفادة التقليل ولكنه يكتفي باستعمال الناس مجوزا وقد استعمل المناطقة قد مع النفي في القضايا الشرطية السالبة وهو يحتاج بمن دونهم في الاستعمال كابن الفارض وابن عابدين

ومن المفردات قوله ( في ص ٥٤٧ ) « صنيف الاحرف » وكلمة صنيف لم يتفق عليها عمال المطابع فنقول انه اتبع الصرف وان كان عاميا ولا هي من الكلمات التي لا يوجد في العربية ما ينفي عنها اذ يمكن ان يقال مرتب الحروف أو جامع الحروف - وعامة المصر بين يقولون جميع ومنهم من يكتبها جماع بصيغة المبالغة -

ومنها قوله (في ص ٥٥٢) «مقاسة» والصواب مقيسة ولعل هذا من السهو أو غلط الطبع ومثله قوله (ص ٥٥٤) بصوغ بالصاد  
 وأما الالفاظ التي صححها وتمحل لجعلها قياسية فإلحاجة الى استعمال تكاتفوا  
 منها مع كثرة ماورد في معناها وقوله في تعليل قياسها على تظاهروا: إن وضع  
 الكتف للكتف في التعاون أقرب للفهم لأنه أكثر مشاهدة من وضع الظهر  
 للظهر: فيه نظر إذ لا نسلم أن معنى تظاهروا في الاصل وضع كل ظهره الى ظهر  
 الآخر والاظهر ان معناه كان كل منهم ظهيرا للآخر أي مميئا والظهير المعين والقوي  
 الظهر ولعل هذا هو الاصل ولما كان قوي الظهر من الابل والدواب مما يعتمد  
 عليه في الاعانة سمي المعين ظهيرا . ويجوز ان يكون من المظاهرة بين الثوبين  
 ونحوها أي المطابقة بينهما لان المتظاهرين يكونان كشيء واحد أو هو من حاية  
 الظهر وهو معروف عندهم فعاونك يمنع عنك من ورائك وانت تمنع عنه من الامام  
 من حيث يمنع كل منكما عن نفسه وهذا نحو جعله من وضع الظهر للظهر ولكنه أظهر في  
 التعاون . ومن ماشاك كتفا الى كتف لا يفهم من ماشاته لك أنه يمنع عنك  
 وعاونك كما يفهم مما تقدم .

وما قاله أيضا في تصحيح استعمال لفظ العائلة بمعنى الأكل أو العشيبة غير  
 ظاهر فإن العاقلة وصف لمحدوف معروف أي الجماعة التي تعقل ابل الدينة عن  
 القاتل من عشيرتها فاذا كانت العائلة من عال عياله بمعنى كفاهم معاشهم ومأثمهم  
 يكون معنى الكلمة : الجماعة العائلة أي المنفقة : وإنما المنفق هنا واحد وهو العائل  
 والمنفق عليهم هم الجماعة أي العيال ومثل هذا يقال في تعليه الآخر ولو قيل ان  
 الكلمة محرقة عن العاقلة بابدال القاف همزة كدأب الموالم يكن بعيدا

هذا ما يأتي به التساهل وهو اذا كان سهلا في نفسه ويمكن تأويل بعضه  
 فهو عظيم من عالم يعد من أوسع علماء اللغة اطلاعا في هذا العصر فاذا نقول في  
 كتابة جماهير المعاصرين الذين لا نكاد نفهم كلامهم لولا معرفتنا باللغة العامية  
 على ان منه ما لا يفهم منه الغرض الجميل الا بمعونة القرائن . فاذا كان صديقنا  
 يحصل المياري في جيد الكتابة ورويتها فهم القاريء فمليبه ان لا ينسى ان العبرة

بأقارىء العارف بالمربية الصحيحة المدونة المتروكة دون العامة التي تختلف باختلاف البلاد. فإذا كان فهم المصري لا يقف في فهم قول بعض الكتاب في بعض الصحف « المرأة التي عندها أطول شعر من غيرها » فإن فهم الحجازي والنجدي والعراقي وكذا الأناطولي والقوقازي ونحوهما من الأعاجم الذين تعلموا اللغة من الكتب لا يدرك المراد منه مهما كد ذهنه ولعل أقرب ما يخطر لامثال هؤلاء بعد طول التأمل أن معنى الجملة « المرأة التي يوجد عندها في الدار مثلاً أطول شعر هو من شعور غيرها لا من شعرها هي » وإنما أراد الكاتب أن يقول « أطول النساء شعراً » فمن تأمل هذا جزم بأنه لا يجوز لنا أن نخالف القواعد والنقل في اللغة - مفرداتها وجملها وأساليبها - إلا لضرورة يقدرها علماء هذا الشأن بقدرها . واني أميل إلى مخالفة المتقدمين في بعض ما قالوا أنه سماعي ولكنني لأجيز لنفسي الأفراد بذلك واستعماله لغير ضرورة حتى يوفق الله علماء هذه اللغة لتأليف جمعية تهض هذا العمل وعسى أن يكون ذلك قريباً

— كتاب مرجليوث في النبي صلى الله عليه وسلم —

ألف الدكتور مرجليوث لانكليزي المستشرق كتاباً بلغته في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم قال في مقدمته أنه يعد النبي محمداً من أعظم الرجال وأنه حل معضلة سياسية هي تكون دولة عظيمة من قبائل العرب وأنه يجله وبوددي له ما يستحقه من التعظيم والتبجيل ولا يقصد بتأليف كتابه الدفاع عنه ولا ادانته كما فعل غيره من كتاب المسلمين أو النصارى فليس من غرضه تفضيل الدين الإسلامي على غيره ولا تقييحه والظعن فيه . ومن علم أن هذا المؤلف عرف اللغة العربية معرفة قلما يساويه أحد من الفرنج فيها واطلع على كثير من كتب المسلمين يظن أن فهمه للإسلام وتاريخه أدق من أفهامهم فهو أجدر بالقدرة على بيان الحقيقة ولكن قراءة بعض ما كتب تكفي للذهاب بهذا الظن

يحول بين الأفرنج وفهم الإسلام وتاريخه أمور إذا سلم بعضهم من بعضها فيندر أن يسلم منها كلها أحد ( منها ) تأثير ماثر بوا عليه ونشئوا فيه من كراهة

الإسلام واحتقار المسلمين تعصبا لدينهم . ومن ختم على شعوره ووجدانه من أول نشأته بخاتم نعر عليه فضه فإن هو فضه نعر عليه محو أثره وإن هو نزع ربة التقليد ، وأوى إلى ركن الاستقلال الشديد ، وناهيك إذا كانت حياته الاستقلالية .  
تؤيد ذلك الشيء المصلحة السياسية ، وهذا هو الأمر الثاني ويأتيه أن حرص الأوربيين على الفتوح والتغلب وشرهم في الكسب من الشرق وماتكن صدورهم من الضغن والحقد على جيرانهم من أهل كل ذلك مما يصرف أبصارهم عن محاسن الإسلام حتى لا يكاد يقع بها إلا على ما يمكن انتقاده ، إلا أهل الانصاف الكامل الذين انسخوا من تأثير التقاليد والسياسة ووجهوا كل عنايتهم إلى معرفة الحقائق وقليل ما هم

(ومنها) وهو الأمر الثالث سوء حال المسلمين في هذه القرون التي ارتفع فيها شأن أوربا في السياسة والعلم والعمران فقد أسمى المسلمون حجة على أنفسهم وعلى دينهم كما بينا ذلك مرارا

(ومنها) ما تعودوه من الجراءة على الحكم في المسائل التاريخية وكل ما هو غير محسوس بالقرائن الضعيفة واستنباط الأمر الكلي من أمر جزئي واحد واختراع العال والأسباب للحوادث بمجرد الرأي والتحكم (ومنها) عدم اتقانهم لفهم اللغة العربية وفنونها اللغوية والشرعية لانهم لا يتلقون كل فن عن الاساتذة الماهرين فيه . وقد ينبغ المحصل لبعض العلوم باجتهاده دون التلقي عن الاساتذة الماهرة حتى يبرز على كثير ممن تلقى ذلك العلم ويظهر فضله عليهم ثم هو يخطئ فيما لا يخطئ فيه من هو دونه في التحصيل من أهل التلقي . وقد سمعت رجلا من أعلم المستشرقين بالمرية وأدقهم فيها لها يقول ان المسلمين يقدمون الحديث على القرآن فانكرت عليه ذلك فاحتج بكلام علي لابن عباس (رضي الله عنهما) لما بعثه للاحتجاج على الخوارج وهو : لانخاصهم بالقرآن فان القرآن حال ذو وجوه تقول ويقولون ولكن حاجهم بالسنة فانهم لن يجدوا عنها محيصا : اه فقلت له ليس المراد بالسنة هنا ما اصطاح عليه المحدثون والفقهاء وإنما المراد بالسنة الطريقة التي جرى عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في العمل فهذه هي التي لا محيص

عنها لانها لا تحتل التأويل ولا القال والقليل وأما الاحاديث القوية فان التأويل ينال منها كما ينال من القرآن أو يكون أشد نيلا ومن ذلك تأويل عمرو بن العاص الحديث الناطق بأن عمار بن ياسر تقتله الفئة الباغية بقوله : أما قتله من أخرجه ؛ يعني عليا فقال علي إذا ما قتل حمزة الا النبي صلى الله عليه وسلم فإنه هو الذي أخرجه . ولم نعلم أن أحدا من المساهمين قويمهم وضعيفهم متبعهم ومبتدعهم فهم من كلمة علي كرم الله وجهه ما فهم هذا العالم المستشرق

وجملة القول ان المنصف من الأوربيين يعسر عليه ان يفهم الاسلام حق فهمه بمجرد الوقوف على فنون العربية والاطلاع على كتبها فإياك بغير المنصف وغير المتقن . وسرى فيما ننتقده على الدكتور مرجليوث أن السبب في أكثر غلطه وخطاه في هذه السيرة هو التحكم في الاستنباط والقياس الجزئي وبيان أسباب الحوادث كما هو شأنهم في أخذ تاريخ الاقدمين من الآثار المكتشفة واللغات المنسية وأقله عدم فهم اللغة والافهم من أعلمهم ومحبي الاعتدال فيهم واننا نبداً بنحير قوله وأقربه من الصواب

ذكرنا ما قال في مقدمة الكتاب من أنه بعد النبي محمداً من أعظم الرجال الخ وما عده له من المآثر غير تكوين دولة عظيمة من قبائل العرب أمهران عظيمان أحدهما وجوب حسم المسائل التي تتعلق بسفك الدماء بغير الحرب والثاني أنه اذا ثارت الحرب يجب الحصول بسرعة على النتيجة لأن تماد الحرب وتكرر بدون جدوى ( راجع ص ٥٥ ) منه

ومما اعترف به ان النبي كان صادق الكره للشعر والسجع قال ولعل السبب في ذلك أنه لم يتعلمها ولم يكن للعرب من أساليب الانشاء سواهما : قال هذا في ص ٦٠ وفيه رد على ما نقله في ص ٥٥ عن ما يور في قوله ان أهل البدو كانوا كثيري الاهتمام بتعلم البلاغة وطلاقة اللسان في التعبير وأنه ان صح ذلك فلا يبعد ان النبي مارس هذا الفن حتى نبغ فيه : أقول ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم عني بذلك أو مارسه لعرف ذلك عنه ولظهر أثره في لسانه في سن الشباب ولكن لم ينقل عنه قبل النبوة شيء من ذلك قط ولم يكن يوصف بالفصاحة

والبلاغة بل كانت يوصف بالصدق والامانة وأحسن الاخلاق فقول المؤلف هو الصواب

وما خلط فيه الثناء بالانتقاد قوله ( في ص ٦٣ ) ان النبي بين لقومه بياناً مؤكداً ان الكسوف والخسوف لا يكونان لأجل امرئٍ مما علا قدره ولكنه مع ذلك عدماً أمراً ذا بال وأنشأ لهما صلاة مخصوصة : ونقول ان في بيانه هذا منقبة غير مجرد بيان الحقيقة وتطهير العقول من الوهم وهي أنه لم يرض ان يعظم شأنه بالباطل فقد قال ذلك يوم مات ولده ابراهيم عليه السلام وكسفت الشمس فظن الناس انها كسفت لأجل موته فأخبرهم صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آياتان من آيات الله أي من دلائل حكمته وقدرته كما بين ذلك في آيات من كتابه كقوله (٣:٥٥ الشمس والقمر بحسبان) وأنها لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته والحديث في البخاري وغيره . وأما أمره بذكر الله والصلاة عند الخسوف والكسوف فذاك لان أهم أغراض الدين التذكير بقدرته الله تعالى وحكمته وتوجيه القلوب اليه بالشكر والدعاء وتأثر القلوب بذلك عند حدوث مظاهر القدرة والحكمة والنظام أقوى وأكمل ولذلك كانت مواقيت الصلوات الخمس متعلقة بما يحدث من التغير في الطبيعة كل يوم وليلة كطلوع الفجر وزوال الشمس وميلها وغروبها وزوال أثر ضوءها بتغيب الشفق . ولذلك شرع الذكر والدعاء ايضاً عند نزول المطر فالدين يرشد الناس الى ذكر الله تعالى عند كل حادث يذكر بقدرته وحكمته كيلا ينسوه فتغلب عليهم حيواتهم فيفتروا بعضهم بعضاً

ومما اعترف به من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وحوار في تعليقه على اتساع دائرة التعليل عنده كما ستعلم ماقاله في ص ٦٣ ايضاً وهو : انه كان له وسائل لمعرفة الاسرار تعجز عن ادراك حقيقتها وان الطبيعة دون الخنكة أعطته موهبة يحسد عليها ألا وهي معرفة طبائع البشر فقلما أخطأ في معرفة أحد بل لم يخطئ قط : ونحن نقول ان الله الطبيعة هو الذي فضله بذلك ليستعين به على هداية البشر وقد كان ذلك وما النبوة الا تخصيص السهي غايته هداية الناس وإخراجهم من الظلمات الى النور فما هذه الحيرة في التعليل ، والانقطاع في وسط السبيل

ومما حار في تعليقه وهو من هذا القبيل سبب شروع النبي صلى الله عليه في دعوى الرسالة فقد قال (في ص ٧٢) : يستفاد من تاريخ اشهر الرجال أن بدأهم بالأعمال العظيمة كان لأسباب معروفة تدعو الى ذلك أما النبي فلا يعلم سبب لبده في دعوى الرسالة: ونقول لو كان هذا الامر من قبيل تأسيس الممالك لكان يستحيل أن يقدم عليه العاقل من غير أسباب طبيعية تفيد اليقين أو الظن بالنجاح ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قام بهذا الامر العام العظيم الذي هو أكبر من تأسيس مملكة من غير أسباب طبيعية تمهد له النجاح ككثرة المال والمواطأة مع الزعماء والاعوان وسائر أسباب القوة ولا عجب في ذلك فإنه كان معتمدا على خالق الاسباب والمسببات ، وقاطر الارض والسموات ، الذي أمره بالدعوة والتذكير ، على أنه هو الولي له والنصير ،

وقال (في ص ٧٤) : ان عظمة النبي كانت في أمرين أحدهما معرفة ان الامة العربية تحتاج الى نبي وثانيهما جعل هذه المعرفة ذات أثر : ونقول ان أمن النبوة لم يكن يمثل هذا العمل والتدبر والعمل والتدبير اذ لو كان كذلك لكان الاعتماد فيه على الاسباب الطبيعية وقد تقدم آنفا أنه لم يكن هناك أسباب اذ لو كانت لعرفت لان الاسباب التي تأتي بأعظم المسببات لا تخفى

وقال في ( ص ٨٠ ) سو الان لا يمكن الاجابة عنهما ( الاول ) كيف أتت فكرة النبوة لمحمد ( ص ) ذلك الرجل العربي دون سواه ( الثاني ) كيف صادفت فيه من الصبر والعزيمة وقوة العارضة ما محقت به ؟ ولكن نقول كما كان يقول كارليل من أيام « تيوبال كين » كان الماء يصل الى درجة الغليان وكان الحديد موجودا ولم يوجد من تلك الربوات من الناس من مخترع الآلات البخارية : ونقول نحن أنه ذهل عن الفرق العظيم بين اختراع الآلات البخارية وبين النبوة فان أول من لاحظ أن البخار الماء قوة يمكن استخدامها للرفع والدفع مثلام يهتد الى استخدامها في تسيير المراكب البحرية والبحرية ونحو ذلك وإنما وصل الناس الى هذه الغاية بتدرج بطيء يبنى فيه اللاحقون على ما وضع السابقون والنبي ادعى النبوة وجاء بالشريعة فقررها بالكتاب والعمل وجذب الناس فم له تكوين دين

(المنار ج ٧) (٦٨) (المجلد التاسع)

وشريعة وأمة أحدثت بهدايته دولة قوية ومدنية راقية  
وقال ( في ص ١٤٤ ) ان النبي كان يعتقد في نفسه أنه كاحد أنبياء بني  
اسرائيل : ونقول ان هذا ينافي ما زعم في غير موضع من أنه قام بهذا الامر عن  
فكر وتدبير وانه كان يتعلم ويستفيد ويدعي ان ما استفاده من الناس وحي من الله  
ومما أعياه تعليله فأحاله على الغيب ما تراه ( في ص ٣٦٨ ) من قوله لا بد أنه  
كان للنبي ( ص ) وسائط سرية لمعرفة الاخبار بسرعة غريبة : يطل بذلك ما كان  
يقوله صلى الله عليه وسلم بالوحي والالهام ولو كان هناك وسائط لما خفيت عن  
أولئك الاذكياء الذين كانوا معه وكان ذلك كافيا لانفضاضهم من حوله وعدم  
بدل أرواحهم في سبيل دعوته

ومما مدح به وأثنى قوله في (ص ٤٥٨) ان النبي نهى عن التعذيب والتمثيل  
الذي لم تجرمه أور بالاحديثا : ونقول أنها وان حرمتها في بلاده لان الامه قويت  
على السلطة فيها فهي تبيحه أحيانا في غير بلادها فهي لم تتمكن من هذه الفضيلة تمام  
التمكن . هذا جل ما أنصف فيه ومدد وقارب وسند كره نموذجاً من خطاه في تاريخ  
الحوادث و بيان تعليلها وأسبابها

## فَتَاوَى الْمُبْتَلِينَ

فتعنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة ، اذ لا يسمع الناس عامة ، ونشترط على السائل ان يبين  
اسمه ولقبه وبلده وعمله ( وظيفته ) وله بعد ذلك ان يرمر الى اسمه بالحروف ان شاء ، واننا نذكر الاسئلة  
بالترتيب غالباً ورمما قدمنا متأخرا السبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه وربما أجبنا غير مشترك لمثل هذا . ولان  
بعضي على سؤاله شهران او ثلاثة ان يذكره مرة واحدة فان لم نذكره كان لنا عذر صحيح لافضاله

﴿ اسئلة من أحد علماء تونس عمت بها البلوى ﴾

( بيع الدين بالتقدي والاراق المالية )

( ص ٢٧ ) هل يجوز بيع الدين الى بعض البنوك او غيرها بأحد التقدين

أو بالاوراق المالية

( ج ) لا أعرف نصاً في الكتاب أو السنة يمنع ذلك وهو في القياس أشبه